

حرائق ضخمة تحول مناطق شرق الجزائر إلى ركام من الفحم والرماد

الحكومة تستحضر نظرية المؤامرة للتغطية على التقصير

صابر بليدي

وإخماد بعض البؤر، غير أن انقطاع أو ندرة المياه، وانقطاع التيار الكهربائي عقد من المهمة.

وحول استفسار عن الخسائر، فقد وصفها بـ"الكارثة الضخمة على الغطاء النباتي والغابات والحقول والممتلكات والبيوت وحتى الأرواح.. تيززي وزو الآن هي فحم ورماد ورائحة دخان تخنق الأنفاس".

وحركت هذه الحرائق أزمة الثقة بين سكان المنطقة الأمازيغ والنظام، حيث لم يتردد كثير من النشطاء على مواقع التواصل الاجتماعي في اتهام السلطة بالسعي للانتقام من المنطقة وسكانها بسبب مواقفها السياسية المناوئة لها.

ويستحضر هؤلاء الناشطون ما بات يعرف بـ"مخطط مسح الأمازيغ"، الذي وقفت وراءه دوائر رسمية أو مقربة من السلطة، بحسب ما تكشف عنه القضاء العسكري، عندما وجه تهمة "خلق صراع عرقي وإثني بين مكونات المجتمع"، للأمين العام السابق لوزارة الدفاع الجنرال عبد الحميد غريس، المتواجد في السجن العسكري حاليا.

وفي المقابل استحضرت السلطة نظرية المؤامرة للتغطية على تقصيرها في التصدي لهذه الكارثة.

وقال وزير الداخلية والجماعات المحلية كمال بلجوج، لوسائل إعلام محلية خلال زيارته للمنطقة صباح الثلاثاء إن "اندلاع العشرات من الحرائق في وقت واحد يؤكد أن وراءها يدا إجرامية، وأن المصالح الأمنية ستقوم بالتحقيقات اللازمة".

السكان والجمعيات واللجان الأهلية هم من امتص الصدمة الأولى للحرائق وبفضل جهودهم تم إنقاذ العشرات من العائلات

ولفت بلجوج الذي كان يقود وفدا حكوميا، إلى أن "رئيس الجمهورية يتابع التطورات في تيززي وزو منذ ليلة الاثنين، وأن جهات حاكمة على الجزائر تريد تحطيم البلاد لكنها لن تستطيع"، دون أن يسمي أو يلمح للجهات التي يقصدها.

وعبر وزير الداخلية عن "عزم الحكومة على التكفل التام بالمتضررين وحماية أرواح المواطنين وكل الخسائر المسجلة ستتكفل بها الدولة في أقرب الأجال".

واكتفى الرئيس عبد المجيد تبون بتوجيه رسالة تعزية إلى عائلات الضحايا، عبر لها فيها عن تضامنه وتعاطفه معها في الظروف الصعبة التي تمر بها، لكن الاستفهامات تبقى الطرح عن سر "جود" الرجل بين أسوار قصر المرادية، وعدم تفقد أو القيام بزيارة ميدانية، منذ انتخابه رئيسا للبلاد في ديسمبر 2019 إلى غاية الآن رغم بعض الظروف الاستثنائية التي عاشتها بعض المناطق، كزلزال ميلة والحرائق المذكرة.

وأخذ الوضع بعدا تضامنيا إقليميا بعد الاتصالات التي تلقاها الثلاثاء الرئيس تبون من طرف نظيره التونسي قيس سعيد، وأمير دولة الكويت نواف الأحمد الجابر الصباح، اللذان عبرا له عن تضامن بلديهما مع الشعب الجزائري في المحنة التي امت به.



ليس وقت البحث عن الفاعل

معركة صلاحيات تتحول إلى تحد بين حفتر والسلطة الليبية الجديدة

الديبية: الجيوش وجدت لحماية العواصم لا أن تقتحمها وترعب أهلها



الرد على التجاهل بالتجاهل

وأدى الخلاف بين المجلس الرئاسي وقيادة الجيش إلى حالة من الجدل الحاد بين الفرقاء الليبيين، فقد وصف عضو مجلس الدولة الاستشاري بلقاسم دبرز الإعلان عن تعيينات وترقيات لضباط بالجيش من قبل حفتر بأنها ضرب بعرض الحائط للقوانين والتشريعات واللوائح المعمول بها المدنية والعسكرية، مطالبا المجلس الرئاسي "بالكف عن المهادنة التي ضيعت الوطن"، في إشارة إلى تعامله مع حفتر.

ورأى دبرز أن المسؤولية الأولى عن إبطال قرارات حفتر وغيرها تقع على المجلس الرئاسي بصفته القائد الأعلى للجيش، مضيفا "ضيف المجلس الرئاسي والتسليم في اختصاصاته أدى إلى أن حفتر يامن العقاب ويتصرف كأنه في غابة".

لكن المحلل السياسي كمال المرعاش اعتبر أن الترقيات التي أجراها حفتر دورية، حيث اعتادت الجيوش النظامية والرسمية أن تكرم ضباطها بترقيتهم وتمنحهم الأنواط والنياشين العسكرية، في أعياد تأسيسها، إما تقديرا لجهودهم العسكرية الاستثنائية، وإما لاستحقاقهم هذه الرتب بحسب الأقدمية، لافتا إلى أن حفتر استغل مناسبة ذكرى تأسيس الجيش الليبي لتوجيه رسائل عدة إلى الشعب الليبي وإلى المجتمع الدولي، ولاسيما أن ليبيا ما زالت تعاني من الانقسام والتبعية، بل حتى عودة الاستعمار العسكري المباشر.

واستنكر رئيس لجنة الدفاع والأمن القومي بمجلس النواب طلال الميهوب بيان المجلس الرئاسي الأخير في ما يتعلق بصفة القائد الأعلى للقوات المسلحة في البلاد، وأشار فيه إلى أن ما ورد فيه يمثل محاولة "بانسة" لعرقلة عمل المؤسسة العسكرية وسير عملها، محذرا من تغلغل الأفكار المؤدلجة داخل المجلس واتخاذها مطية لتحقيق أهداف معينة.

وأوضح أستاذ العلوم السياسية بالجامعات الليبية مختار الجبال أن القائد الأعلى للقوات المسلحة يجب أن يكون منتخبا من الشعب مباشرة وليس وليد إسقاطات سياسية غير خاضعة لإرادة الليبيين، مناديا بضرورة توفير فرصة للشعب كي ينتخب رئيسا بكامل إرادته ليكون بالفعل قائدا أعلى للقوات المسلحة.

وقال المجلس في بيان السبب إن الاختصاصات المسندة للمجلس الرئاسي وفقا لمخرجات الحوار السياسي في 9 نوفمبر 2020، تشمل القيام بمهام القائد الأعلى للجيش الليبي، ووفقا لذلك "لا يجوز مخالفتها مهما كانت الظروف والأسباب".

وتابع أن أي مخالفة لهذه الاختصاصات يترتب عليها "عدم مشروعية أي قرار صدر خلافا لذلك، كما يعد تعديا على صلاحيات القائد الأعلى للجيش الليبي".

وأشار إلى أنه ضمن اختصاصات القائد الأعلى للجيش الليبي بحكم التشريعات النافذة "ترقية الضباط العادية والاستثنائية ومنحهم القدم الممتاز، وتشكيل وإنشاء الوحدات العسكرية، وتعيين أمري المناطق العسكرية ومعاونتهم، وبالتالي فهي اختصاص أصيل للمجلس الرئاسي قانونا بصفته القائد الأعلى مجتمعا، مضيفا أن أي قرار يصدر بالمخالفة لذلك من أي جهة أو منصب "يعتبر باطلا وجب إلغاؤه لصدوره من جهة غير مختصة".

ويرى مراقبون محليون أن المجلس الرئاسي، دفع بنفسه إلى ورطة ما كان له أن يقدم عليها، ولاسيما أنه يدرك أن قيادة الجيش في شرق البلاد لن تلتزم بها، نظرا لاستمرار حالة الانقسام التي تضرب المؤسسة العسكرية، وكذلك لعدم وجود جسور تواصل بين مكتب القائد العام في "الرحمة" بينغازي والسلطات التنفيذية في طرابلس إلا عن طريق الوسطاء الأجانب والبعثة الأممية.

ورغم نجاح الأمم المتحدة بضغط دولية في إنهاء الانقسام السياسي من خلال تشكيل حكومة وحدة وطنية حظيت بثقة البرلمان، إلا أن المؤسسة العسكرية ما زالت منقسمة.

ويطالب حفتر بحل الميليشيات ونزع سلاحها، إلا أن السلطات الجديدة بعثت برسائل منذ الأيام الأولى لتوليها السلطة مفادها أن الميليشيات جزء من الجيش.

كما أن استمرار الوجود العسكري التركي هو واحد من أهم عوامل التوتر بين حفتر من جهة والمنفي ورئيس الحكومة عبد الحميد الديبية من جهة أخرى.

تجاهل القائد العام للجيش المشير خليفة حفتر تعليمات أصدرها المجلس الرئاسي بشأن احتكار صلاحيات تعيين وترقيتهم، وهو ما أعاد الانقسام إلى الواجهة بعد أشهر من تولي حكومة الوحدة الوطنية مهامها.

الحبيب الأسود

تونس - تحولت تعيينات العسكريين إلى معركة بين القائد العام للجيش المشير خليفة حفتر ورئيس المجلس الرئاسي محمد المنفي في حين أعادت تصريحات متبادلة لحفتر ورئيس الحكومة عبد الحميد الديبية، الانقسام إلى الواجهة من جديد.

وقال حفتر في كلمة بمناسبة الذكرى 81 لتأسيس الجيش إن قواته "لن تكون خاضعة لأي سلطة إلا السلطة التي سينتخبها الشعب مباشرة".

وأضاف أن قواته "ستظل صامدة مهما بلغت حنكة الكاديين في الخداع باسم المدينة أو غيرها"، وهو ما اعتبر انقلابا على الاتفاق الذي جرى مطلع العام الحالي وانتهى بتشكيل حكومة وحدة وطنية.

مختار الجبال

القائد الأعلى للجيش يجب أن يكون منتخبا من الشعب

ورد الديبية على تصريحات حفتر بالقول "الجيوش وجدت لحماية العواصم لا أن تقتحمها وترعب أهلها وتدمر ممتلكاتها"، في إشارة إلى العملية العسكرية الفاشلة التي أطلقها حفتر في أبريل 2019 وانتهت بخسارته التامة لوجوده العسكري في المنطقة الغربية.

وتؤكد هذه التصريحات وجود موقف مسبق للديبية من حفتر وقواته وهو ما من شأنه أن يؤثر على صورته كرئيس لحكومة توافيقية. وكانت مؤشرات موقف الديبية قد ظهرت منذ أن رفض تخصيص ميزانية للجيش ضمن الميزانية العامة إضافة إلى رفضه حضور حفل عسكري كان قد أقامه حفتر بمناسبة الذكرى الثامنة لإطلاق عملية الكرامة.

وقبل ذلك منع حفتر طائرة للحكومة كانت قادمة إلى بنغازي من النزول في